تفاعلات

خارج اللعبة

الطبقة السياسية في اليمن تجد نفسها خارج اللعبة لأنها تعتبر الصراع بين مراكز قوى متصارعة على مصالح وكل منها تغلف مصالحها بحماية الوطن والمواطنين والدفاع عن المظلومين، وحماية الدين والشريعة الإسلامية، وكلا الطرفين المتقاتلين يدافعان عن نفس الدين الذي يدعو إلى نفس الإله، وكل منهم يعتقد أن الله له وحده، وليس للآخر به نصيب.

د/ عيدروس النقيب

حالات ترقب

بكل شفافية ووضوح نقولها: نحن في الواقع ليس لدينا أي مواقف مسبّقة من جماعة «الحوثي» ولسنا ضدهم مطلقاً؛ لكن ما قاموا ويقومون به يدفع بسواد اليمنيين الأعظم والساخطين على سياسات «الإصلاح» إلى مراجعة حساباتهم، فغزوات عمران وغيرها، صارت تُثير الكثير من المخاوف والتساؤلات وحالات الترقُّب لمعرفة الأهداف الحقيقية لهؤلاء وأين سيتوقّفون بالضّبط، وما هو الفتح التالي لهم..؟!.

عبدالكريم المدي

مواجهة التحديات

رمضان فرصة ومحطة تغييرية للدعوة فيه إلى مواجهة التحديات وبسط هيبة الدولة وإقامة شرع الله والابتعاد عن السوء وأهله، وإقامة فقه الوفاق والاتفاق، ونصيحة ولاة الأمر أن يتقوا الله في الأوطان والشعوب ويختاروا السبل الكفيلة والمناسبة لحياة الشعوب، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

صلاح عبدالسلام الهيجمي

المفاوضات السياسية .. هل توقف العنف؟!!

تلعب المفاوضات السياسية دوراً كبيراً في حلحلة القضايا الوطنية والسياسية وفي إيقاف العنف وأدواته وبدون فرض شروط مسبقة على أي طرف كان وبالطرق الديمقراطية تحت إطار المصلحة الوطنية وقاعدة النوايا الصادقة للحوار والتفاوض وفق منظومة دستورية وطنية جامعة للاحتكام للأدوات السياسية التي تجمع ولا تفرق بعيداً عن الأجندات التعبوية والإملاءات الخارجية .. نتابع:

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

الناشط السياسي أنور الداعري يقول: تلعب المفاوضات السياسية دوراً كبيراً في حلحلة بعض القضايا الوطنية والسياسية التي تحدث في أي مجتمع نتيجة الاختلافات الايدلوجية لكل طرف ، ولذا فإن دور المفاوضات السياسية تعمل على حل المشاكل في البلاد بحرية وبدون فرض شروط مسبقة على أي طرف كان وبالطرق الديمقراطية إذا كان كل طرف مستشعراً للمسؤولية الوطنية تجاه الوطن أو العكس.

وأضاف: ولو رجعنا إلى المشهد اليمني بعد الثورة الشبابية وما صاحبها من حوار وطني للاحظنا كيف أنه استطاع أن يجمع الكثير من الفرقاء السياسيين والخروج بنتائج مرضية لكل الأطراف المتصارعة ، وهذا دليل على أن المفاوضات لها دور فعّال لإيقاف أي عنف أو تخريب كان حاصلاً ، كما أن وجود منظومة دستورية وطنية جامعة يحتكم الناس إليها كفيل بأن تقضي على أعمال العنف والتخريب والاقتتال ، ولذا فالشعب اليمني يرفض مظاهر العنف والتسلح والاعتداء والتخريب أياً كان شكلها ومن أي طرف كان ، والذي نريده من الجميع الاحتكام للأدوات السياسية التي تجمع ولا تفرق. وأدعو الجماعات المسلحة إلى نبذ العنف والاقتتال واللجوء إلى طاولة الحوار والتفاوض .

في حين يرى الأكاديمي الدكتور خالد محمد الكميم – جامعة صنعاء أن المفاوضات السياسية هي المآل الأخير دائماً لإيجاد الحلول والوصول للسلام ولكن مع شرط توافر صدق النوايا والثقة بين المتحاورين وهو المنعدم في الوقت الراهن على حد قوله ..

المؤسسة العسكرية

من جهته يؤكد الدكتور عزيز الخطري – جامعة صنعاء أنه مع وجود مؤسسة عسكرية موحدة محايدة تحت آمر واحد لا عدة أمراء تعمل على الدفاع عن وحدة ومقدرات الوطن واستتباب الأمن وليس مؤسسة عسكرية وسيطة تسعى لإرضاء جميع الأطراف . للمفاوضات السياسية أثرها في إيقاف العنف والتخريب لاسيما إذا ما صدقت نوايا المتحاورين ومن لم تكن نواياه صادقة سيفكر حينها كثيراً بعواقب نواياه بما سيواجهه من المؤسسة العسكرية التي يجب أن تكون بمثابة المراقب لمن تسول له نفسه العبث والتخريب هنا وهناك لتستخدم معه مطرقة الحداد، بدون مؤسسة عسكرية واحدة مستقلة عن الأشخاص والتبعيات يكون مصير المفاوضات السياسية هو مضيعة للوقت وإهدار للاقتصاد الوطني وتضييق على الشعب في أبسط الخدمات وتجويع له ، وفرصة لمزيد من العنف والتخريب.

النوايا الصادقة

وهذا ما أكده المحلل السياسي هاشم علوي – جامعة إب بأن المفاوضات السياسية تؤكدها الرغبة الجادة والصادقة لدي أطراف العمل السياسي بالولوج إلى مصالحة وطنية شاملة والخروج بميثاق شرف يضع المصلحة الوطنية فوق مصالح القوى الحزبية الضيقة ويوقف نزيف الدم والحملات المتبادلة وتحقق الأمن لكل الأطراف بما يصل إلى تسليم ما تمتلكه من ترسانة عسكرية إلى يد جيش وطني يخضع لقيادة موحدة تؤمن بأن الأمن للجميع وبالسيادة الوطنية وتعيد هيبة الدولة وينعكس أداؤها على استقرار الوضع الأمني.

موضحاً أنه متى ما توفرت الإرادة الحرة المستقلة عن أي تأثيرات حزبية أو أجندات خارجية.

تفعيل المبادرة

الدكتور مفتاح صالح – جامعة صنعاء : اليمنيون جميعاً ارتضوا بمبادرة المفترض أن تكون هي القاعدة التي تتكئ عليها المرحلة الانتقالية الحالية. لا تحتاج السلطة والقوى السياسية إلى مفاوضات جانبية للحد من العنف الذي اتسمت به الأيام الماضية. بل تفعيل الآلية المزمنة للمبادرة وتفعيل قراري الأمم المتحدة لاسيما الخاص بالمعرقلين.

وأضاف : الساحة كانت مسرحاً لمعارك راح ضحيتها المئات بين قتيل وجريح وتشريد آلاف الأسر هرباً من جحيم المعارك واحتمالية امتداد المعارك إلى محافظات أخرى وارد ، لذا على الإخوة الفرقاء تحمل مسؤولياتهم وحقن الدماء والامتثال لصوت العقل والنظر إلى المستقبل وعدم الاستسلام للماضي ؛لتسيير مرحلة خطيرة بيدنا جميعاً إنجاحها.

ورقة نفوذ

الناشط الحقوقي علي ناصر الجلعي يرى بأن دور المفاوضات السياسية في إيقاف العنف والتخريب مهم جداً ويعتمد ذلك على مصداقية وجدية كل الأطراف لوقف العنف وتنفيذ بنود كل الاتفاقيات لا استغلال ذلك كورقة لاستعادة القوة والنفوذ وضرورة الالتزام بمخرجات الحوار الوطني.

داعياً الدولة إلى نزع السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف من كل الجماعات والمليشيات المسلحة أولاً ومن يريد أن يقبل بالمفاوضات السياسية عليه ترك السلاح وتسليمه للدولة كضمان صادق للمفاوضات من أجل وقف العنف.

ويرى السياسي محمد البهشلي أن المفاوضات السياسية أصبحت فاشلة مع الأوضاع الأمنية المتردية حيث انعدمت الثقة بالسياسيين ، والأدهى والأمر انعدمت الثقة بالقبيلة والتي كانت رديفاً فاعلاً للسياسيين بسبب ازدياد القطاعات القبلية ، وانعدمت الثقة بعلماء الدين بسبب تدخلهم في السياسة.

استمرار العنف

الحقوقي فريد العجل: لا شك أن المفاوضات السياسية في إيقاف أي عملية عنف مع أي جهة مسلحة يعطيها ذلك القوة والتعنت والاستمرارية في العنف والتخريب وهذا هو الخطأ الذي تقع فيه الدولة ولكن عندما تضرب الدولة بيد من حديد دون التهاون لا شك أنها تضع حداً لكل هذا التخريب والعنف .

وأضاف : أنه لا يخضع للتفاوض إلا من يستشعر المسئولية أما من لا يستشعرها فنجده لا يهمه شيئاً ولا يخسر شيئاً لكونه مشرعاً للعنف ، ولهذا فحلحلة القضايا البسيطة منها والشائكة تحل دوماً بالتفاوض والحوار إن صدقت النوايا ظاهراً وباطناً . في حالة استعداد كل المكونات لتنفيذ القانون واحترامه ،وهذه الخصلة أو الصفة تكاد تنعدم في الجماعات المسلحة والتي لها ارتباط وثيق بأجندات خارجية لا يهمها مصلحة البلد فغرضها الوحيد هو أن تقتات على حساب دماء أبناء شعبها وهؤلاء تجدهم أشد حقداً على بلدانهم وتحويل البلد إلى صراع إقليمي.

اليد الحديدية

فيما يرى المحلل السياسي محمد السكني أن كل المفاوضات السياسية يمثلها نفسهم الأطراف المتنازعة وكلا يسعى لطرح رؤيته ويصر عليها وبالتالي لن يتوصلوا لأي من الحلول المنشودة، والخطأ الأكبر – على حد قوله - أن الدولة طرف في التفاوض مما يقلل هيبتها وثقلها السياسي لأنه من المفروض والمعروف أن الدول لا تتفاوض مع العنف بكونها صاحبة اليد الحديدية وصاحبة الكلمة الأولى التي لا ثاني لها .

مكايدات سياسية

من جانبه يقول المحلل السياسي محمد علي عثمان: إن المفاوضات السياسية مع الأحزاب والكيانات السياسية المدنية هي الأساس أما مع الجماعات التخريبية والتي تواجه الدولة و تتعامل بندية مع الدولة وفوق النظام والقانون فالحسم والتعامل المسئول والجاد وتطبيق النظام والقانون وبسط نفوذ الدولة وهيبتها هو الأصل و ما دون ذلك فلا معنى لمفاوضات والدولة في حالة ضعف .

المحلل أحمد المليكي يرى أن المفاوضات السياسية تكون مجدية عندما يعمل كل طرف على خدمة الوطن وتقديم مصلحته العليا بعيداً عن المكايدات السياسية والحزبية والطائفية لكون البلاد في مرحلة ماسة لعقول تعي معنى المواطنة المتساوية بعيداً عن الحشد والحشد المضاد .

المشهد الضبابي

ويعتبر الناشط الحقوقي عبدالله كرامي أنه في ظل وجود الخروقات المتكررة بعد التوافق أصبحت لجان الوساطات وسيلة لا تجلب للشعب سوى الألم. حيث تعتبر المفاوضات السياسية وسيلة لمحاولة التهدئة وكسب عامل الوقت ، ودورها هنا يظل مبهماً في المشهد الضبابي .

موضحاً : إنه عندما تغيب الوطنية تصبح المفاوضات السياسية عبارة عن مسرحية هزلية اختلف فيها المنتج والمخرج على كيفية التوفيق بين استحقاقات الداخل وإملاءات الخارج والاختلاف الأساسي على دور البطل ودور العدو. دون دفع أدنى مستحقات الممثلين وباقي فريق العمل من خلف الكواليس ، حينها يتجرد الممثلون عن مبادئهم ويخرجون عن النص ويصبح البطل منتجاً ومخرجاً وممثلاً، كما يصبح الممثلون مستشارين وشركاء البطل . وفي الفصل الأخير يتفاجئ الجميع بظهور سبعة أبطال جدد من الجمهور المتفاعل تم إدراجهم نزولاً عند رغبة المشاهدين. حينها تصبح مشاهدة جميع فصولها ومشاهدها الدراماتيكية مفروضة على الجمهور. لماذا؟ لأن الجمهور دفع قيم التذاكر مسبقاً بداعي الوطنية الزائفة.

وأضاف: فالمفاوضات السياسية لمحاولة إيقاف العنف والتخريب تعطي أهمية للمخربين وتزيد من تكبير حجمهم ، وأن دور المفاوضات السياسية يقتصر على ما تقتضيه المرحلة الانتقالية ولكن الخروقات لها تحدث تحولاً مفاجئاً لم يتوقعه الجميع.

ويرى الناشط كرامي أن الطريق إجباري نحو إحداث عملية التغيير الجذري الشاملة بلهجات متعددة تتماشى مع البيئة العقائدية بلغة الواقع المعاصر.

صمت القوى غير المبرر إزاء الأحداث

كل القوى السياسية والحزبية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني معنية بالأحداث التي تمر بها البلاد أهمها الصراع المسلح في جبهة عمران.

والتزام الصمت إزاء ما يحدث لا يُسقط مسئولية جميع الأطراف في البحث عن الأسباب والحلول لما يحدث، ويكاد يكون بيان أمانة التنظيم الناصري هو الصوت الوحيد الذي ظهر داعياً كافة القوى الوطنية إلى تشكيل اصطفاف وطني سياسي ومجتمعي لرفض وإدانة تشكيل ميليشيات مسلحة من قبل القوى السياسية، واللجوء إلى العنف، في التعبير عن الاختلاف السياسي بين الفرقاء، كما يكرر التنظيم الدعوة لكل القوى الوطنية إلى دعم أية خطوات تقدم عليها القيادة السياسية باتجاه بناء الدولة المدنية الحديثة على قاعدة الشراكة والتوافق الوطني.. مناشداً كافة الأطراف المتصارعة أو حلفائها إلى وقف كافة الحملات الإعلامية المتبادلة، التي تعمل على تأجيج الفتنة بالتحريض المذهبي والمناطقي والطائفي.. داعياً أيضاً القيادة السياسية إلى تشكيل لجنة محايدة لتقصي الحقائق والتحقيق في كل مسببات ونتائج الصراعات المسلحة، منذ بداياتها وحتى الوقت الراهن، وتسمية الأطراف المشاركة فيها، وتحديد الناكثين للاتفاقيات التي أبرمت لإيقاف النزيف الدموي، ومنع تشريد المواطنين من مناطقهم التي تحولت إلى ساحات اقتتال. وتحديد التعويض المادي والمعنوي العادل عما لحق بهم وبممتلكاتهم من أضرار.

هذا الصوت الناصري لا ينبغي أن يظل منفرداً فجميع القوى مطالبة أن توضح رؤيتها لكيفية معالجة الوضع عموماً الأمني والاقتصادي، ورؤى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار.

الدولة المدنية يحققها كل مكونات الشعب

يعرف القاضي الباحث يحيى محمد الماوري الدولة المدنية بأنها دولة تحافظ وتحمي كل أبناء المجتمع بغض النظر عن اللغة والدين والفكر وا?نتماء العرقي أو المناطقي أو الجنس واللون.. رابطاً تحقق الدولة المدنية بقيامها على السلام والتعايش وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث تضمن حقوق جميع المواطنين.. أن تكون السلطة العليا هي سلطة الدولة التي يلجأ إليها المواطنون في حال تعرض حقوقهم للانتهاك.. أن تحفظ كرامة الإنسان وفقاً لمبدأ المواطنة (citizenship) الذي يحكم العلاقة بين الفرد والدولة، بناءً على دستور ينظم العلاقة ويحدد الواجبات والحقوق المتبادلة.. الديمقراطية Democracy)) التي تضمن ممارسة التداول السلمي للسلطة وتحقيق الحكم الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها من خلال انتخابات مباشرة يختار الشعب من يمثله فيها، والنظام الديمقراطي صمام أمان لحماية حقوق الفرد في حرية الاختيار والتعبير والفكر وإتاحة الفرصة للتنظيم والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

ويؤكد القاضي الماوري على أن القانون في الدولة المدنية يجب أن يخضع له الجميع بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وجميع مفاصل الدولة، وإذا كان هناك شخص واحد فوق القانون فإن مبدأ سيادة القانون يكون مجرد شعار لخداع المواطنين ليس له وجود فعلي على الواقع.. ويشير إلى أن الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي يجب أن يضمنها الدستور ويعني الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحديد صلاحيات كل مؤسسة وعدم تأثرها بتغيير الأشخاص، فهم حين يمارسون سلطة المؤسسة إنما يمارسونها باسمها ووفق ما حدده الدستور وهذه أهم ميزة للدولة المدنية.. خالصاً إلى أن العلم ركن أساسي من أركان الدولة المدنية الحديثة، فالعلم أساس بناء دولة قوية وتحقيق نهضة حضارية والاعتماد على البحث العلمي وا?نفاق عليه ما يستحقه.

مفاهيم سياسية

الشيوعية

● مذهب اقتصادي اجتماعي يقوم في أساسه على القضاء على الملكية الفردية, وتدخل الدولة الفعال في حياة الأفراد وإخضاعهم لإشرافها وتوجيههم مادياً وفكرياً ، والمبدأ الأساسي لهذا المذهب يتخلص في ((من كل بقدر قوته , ولكل بقدر حاجته)) وهي فلسفة وضعها فردريك أنجلز وكارل ماركس يطول شرحها، أبرز معالمها في مجال السياسة أنها تعتمد على إقامة نظام ديكتاتوري (سبق تعريف الدكتاتورية) يمتلك كافة وسائل الإنتاج في البلاد ويقوم بتقسيم وتوزيع المهام والأجور على العمال فيما يعرف بدولة "البروليتاريا".

العولمة

● مذهب سياسي اقتصادي يهدف إلى إزالة الحدود بين دول العالم أمام نقل البضائع والأموال والمعلومات بحيث لا يعترض هذا كله أية عوائق (أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة . ويرى آخرون أنها سيطرة أو هيمنة أمريكية على العالم لأمركة كل شيء لذلك فهم يرونها ظاهرة استعمارية. ويرى البعض أيضاً مفهوماً آخر لها وهو: اللاحدود أو تلاشي المسافة وذلك يجعل العالم كقرية صغيرة يتم تبادل المنافع بينها وكل ذلك يرتكز على التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات).